غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

اتجاهات الاقتصاد الألماني

تقرير اقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين، سبتمبر 2019م

اقتصاد ألمانيا يواصل تراجعه والاستهلاك الداخلي يبقى دعامته

تتزايد المؤشرات على أن الاقتصاد الألماني يتجه لتسجيل بعض التراجع الاقتصادي. وبدأ خبراء ومسؤولون يتوقعون نمواً اقتصادياً للعام الجاري لا يزيد عن 0,5 في المئة مقابل 1,5 في المئة تحقق العام الفائت 2018. وعزا مكتب الإحصاء الاتحادي انكماش الاقتصاد في الربع الثاني من هذا العام إلى التجارة الخارجية، حيث تراجعت الصادرات الألمانية من البضائع والخدمات على نحو أكبر من الواردات مقارنة بالربع الأول من العام الحالي. وبسبب النزاعات التجارية الدولية، والغموض الذي يكتنف عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتضاؤل النشاط الاقتصادي الدولي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا في الربع الثاني من هذا العام وسجّل تراجعاً بواقع 0,1 في المئة عن الربع الأول. وذكر آخر بيان صدر أخيراً عن وزارة الاقتصاد في برلين أن الصناعة الألمانية تراجعت بصورة أكبر بدءاً من النصف الثاني من السنة الجارية بعد أن انخفضت الطلبات الجديدة عليها بنسبة 2,7 في المئة. وذكرت الوزارة أن آفاق التجارة في الأشهر القادمة تبدو غير مشجعة.

وبالفعل ذكر معهد بحوث الاقتصاد العالمي IfW في كيل أواسط الشهر الجاري أن معدل النمو في ألمانيا في الفصل الثالث سيتراجع مرة أخرى بمقدار 0,1 في المئة عن الربع الثاني، وبالتالي ينحدر نحو "ركود فنّي" بعد تراجعه في فصلين متتاليين. إلا أن المعهد توقّع أن يعود النمو إلى الارتفاع في الربع الأخير من هذه السنة، وهو المعهد الوحيد تقريباً المتفائل حالياً.

وأظهرت نتائج الاستطلاع الشهري الذي يجريه معهد البحوث الاقتصادية Ifo في ميونيخ مع تسعة آلاف شركة في ألمانيا، ويعتبر أهم مؤشر اقتصادي في البلاد "مؤشرات ركود" في الاقتصاد الألماني، أن توقعات مديري الشركات هذه أصبحت قاتمة أكثر، خاصة وأن معيار أجواء الأعمال انخفض من 95,8 إلى 94,3 نقطة في الشهر المذكور أعلاه، وهو الأقل انخفاضاً منذ عام 2012. وبدوره أكد رئيس المعهد Clemens Fuest إن "من الواضح أن مؤشرات حصول ركود في ألمانيا تتزايد الآن". ونفس الأمر في ما يخص توقعات إدارات الشركات الألمانية للأشهر الستة المقبلة. وبدوره رأى المعهد الألماني لبحوث

الاقتصاد DIW في برلين أن المانيا التي عاشت عشر سنوات في نمو وانتعاش تتهيأ اليوم لتسجيل تراجع في نموها الاقتصادي، بل وأن كبير خبراء النمو في المعهد Claus Michelsen يتوقع انكماشاً اقتصادياً ملموساً، وبخاصة في الصناعة الألمانية، ويرى أن الصناعة "ستجرّ معها إلى الأسفل قطاعات أخرى أيضا مثل قطاع الخدمات". هذا وأعلن البنك المركزي الألماني أنه يتوقع مؤشرات للركود في البلاد بعد تراجع توقعات أرباب العمل الألمان على التوالي على مدى الأشهر الخمسة الأخيرة.

في المقابل لا يزال الاستهلاك الداخلي في ألمانيا يؤمن دفعاً جيداً للنمو في البلاد. ولفت معهد بحوث الاقتصاد الأوروبي في مانهايم ZEW إلى أن مؤشر النمو الشهري لديه "يسقط من هاوية إلى أخرى كل شهر". وقال رئيسه Achim Wambach إن العاملين في البورصة يُشبّهون وضع النمو الحالي المتدني بالوضع الذي كان عليه في العام 2011. من جهة أخرى يرى خبراء معهد بحوث السوق GfK أن إقبال الألمان للاستهلاك في الداخل لا تزال عالية المستوى وتساعد على التخفيف من السلبيات الأخرى الضاغطة على النمو، علماً أن بعض مؤشرات انخفاض الاستهلاك بدأ يظهر أخيراً لدى المستهلكين الألمان. وذكر المعهد في تحليل أخير له "أن المستهلكين الألمان لا يزالون يشترون ويصرفون دون قلق، إلا أن تباطؤ النمو في البلاد بدأ يثير قلقهم"، وتابع "أن الأمر الحاسم بالنسبة إليهم هو كيف سيتطور وضع سوق العمل في البلاد"، وبالتالي وضع العمال والموظفين فيه.

البطالة في ألمانيا ترتفع ببطء والطلب على الكفاءات مستمر

واصلت البطالة في ألمانيا ارتفاعها بوتيرة بطيئة وسجلّت في شهر أغسطس الفائت 2,319 مليون عاطل عن العمل، بزيادة بلغت 44500 شخصاً عن شهر يوليو الذي سبقه. وبذلك ارتفعت نسبة البطالة في البلاد 0,1 في المئة لتصبح 5,1 في المئة. وعلّق رئيس وكالة العمل الاتحادية Detlef Scheele على ذلك بالقول "إن من الواضح أن الضعف الحالي في تطور اقتصاد البلاد يترك آثاراً سلبية طفيفة خلفه في سوق العمل"، مضيفاً أنه " على الرغم من ذلك يُظهر سوق العمل قوّته ومتانته". وبالمقارنة مع شهر أغسطس من العام الماضي 2018 ذكرت وكالة العمل أن البطالة في البلاد انخفضت بمقدار 31 ألف شخص، وأضافت أن الطلب على الأيدي العاملة الكفؤة لا يزال مرتفعاً وسجّل في الشهر المذكور أعلاه 795 ألفاً، وإن جاء أقل بـ 33 ألفاً عن أغسطس العام الفائت.

في المقابل لا تعكس هذه الأرقام سوق العمل والبطالة المرادفة الموجّهة من جانب الدولة عن طريق وكالة العمل الاتحادية التي تعتني بأوضاع نحو 3,203 مليون شخص، يعيشون واقعياً بين البطالة والتحضير لدخول سوق العمل من جديد. قسم من هؤلاء إما مرضى لفترات طويلة يعودون بعد شفائهم إلى أعمالهم ومراكزهم السابقة، وإما يتلقون تدريباً نوعياً أعلى من تخصصهم السابق، أو تدريباً جديداً على مهنة أخرى، وذلك لفترات قد تمتد من ثلاثة أشهر إلى سنة أو سنتين. ويتلقى كل هؤلاء مساعدة مالية شهرية، متفاوتة بالطبع تبعاً لتخصّصهم وفترة عملهم، يمكّنهم وعائلاتهم من العيش بكرامة. وفي الوقت الذي يبقى فيه عدد هذه الفئة متشابها في مختلف الأوقات والسنوات واصل حجم العمالة في كامل ألمانيا ارتفاعه وسجّل 45,29 مليون عامل وموظف، بزيادة 14 ألفاً عن شهر يوليو الفائت و374 ألفاً عن الشهر ذاته من السنة المنصرمة، والقسم الأكبر من هؤلاء الجدد مشترك في الصناديق الاجتماعية والصحية الرسمية.

على المستوى الأوروبي بلغ متوسط البطالة في الدول الأعضاء في منطقة اليورو، وعددها 19 دولة من أصل 28 في الاتحاد الأوروبي، 7,5 في المية في شهر يوليو الفائت، وهي النسبة ذاتها التي تمّ تسجيلها في شهر يونيو الذي سبقه بعدما سجّلت 8,1 في المئة في شهر يونيو من السنة المنصرمة على حدّ ما ذكره أخيراً مكتب الإحصاءات الأوروبي Eurostat. وبذلك وصل معدل البطالة إلى أقل حدّ له في منطقة اليورو منذ عام 2008 عقب انفجار الأزمة المالية الدولية. أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فتراجعت البطالة في آخر شهر يوليو الماضي إلى 6,3 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من عام 2018، ما يعني أدنى مستوى لها منذ بدء الإحصاءات في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2000.

ضغوط على برلين لزيادة الانفاق بعد فائض 45 مليار يورو

رغم بوادر الانكماش الاقتصادي الذي يواجه ألمانيا منذ ثلاثة أشهر، أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي في فيسبادن أخيراً عن تحقيق فائض كبير في ميزانية الدولة خلال النصف الأول من هذا

العام. وذكر المكتب أن ميزانيات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات وصناديق التأمينات الاجتماعية والصحية حققت فائضاً مقداره 45,3 مليار يورو بينها فائض 17,7 مليار يورو حققته الحكومة الاتحادية لوحدها، و12,7 مليار يورو حققته حكومات الولايات. وأشارت بيانات مكتب الإحصاء أيضاً إلى زيادة الإنفاق الحكومي خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 0,5 في المئة مقارنة بالربع الأول، في حين زاد الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0,1 في المئة خلال الربع الثاني، وتراجع الإنفاق الاستثماري فيه بنسبة 0,1 في المئة مقارنة بالربع الأول منه. وتبتعد ألمانيا بذلك كثيراً عن الحدّ الفاصل المحدد لعجز الموازنة العامة المنصوص عليه في "معاهدة ماسترشت" الأوروبية التي لا تسمح بزيادته العجز عن 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. ويتوقع مسؤولون حكوميون وخبراء ألمان تراجع إيرادات الدولة في النصف الثاني من هذا العام بسبب خفوت النشاط الاقتصادي فيه واستبعادهم تعافيه في الربع الثالث المتبقي. وكان آخر ركود اقتصادي عام سجلته ألمانيا في العام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وعزا مكتب الإحصاء الاتحادي انكماش الاقتصاد في الربع الثاني إلى التجارة الخارجية، حيث تراجعت الصادرات الألمانية من البضائع والخدمات على نحو أكبر من الواردات مقارنة بالربع الأول منه. وبعد تأكيد المستشارة الألمانية Angela Merkel ووزير المال الاشتراكي Olaf Scholz مساعي الحكومة لإقرار موازنة خالية من الديون الجديدة هذا العام أيضا ارتفعت من جديد الانتقادات الداخلية والخارجية حول استمرار نهج التقشف المالي الحكومي في ألمانيا التي تميل إلى زيادة الفائض بدلاً من الاستثمار في البنى التحتية. وزاد صندوق النقد الدولي من جديد، أخيراً، ضغوطه على الحكومة الألمانية لخفض الفائض الكبير المتواصل في الموازنة عن طريق زيادة الاستثمار العام. وتأتي الدعوة بعدما واجه وزير المال الألماني انتقادات في الداخل لتقديمه ميزانية تتضمّن زيادة ضئيلة في النفقات حتى العام 2022 في وقت تتآكل فيه البنية التحتية في البلاد منذ عقود عدة وتزداد التوترات مع الشركاء على المستوى الدولي. ولطالما ناشد صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والحكومة الفرنسية، والبنك المركزي الأوروبي ألمانيا على مرّ السنين الأخيرة لرفع الأجور والاستثمار في البنى التحتية بهدف خفض الفائض التجاري السنوي الكبير الذي تحققه. وازداد النقاش سخونة منذ انتخاب الرئيس الأميركي Donald Trump الذي انتقد مرارا قوة ألمانيا التصديرية. أمام ذلك عاد وزير المال شولز ولمّح تحت ضغط حزبه الاشتراكي أيضاً بأنه غير متمسّك بموازنة خالية من الديون. ويبدو

أيضاً أن المستشارة مركل نفسها غير مستعدة هذه المرة لمعارضة المطلب الذي طالما حضّت عليه أطراف أخرى، خاصة وأن حكومتها تحررت الآن من وزير المال السابق Wolfgang Schäuble الذي كان يتمسّك بقوة حديديّة بهذا المبدأ المتشدّد.

وتعقيباً على ذلك رأى صندوق النقد الدولي في بيان أخير "أن دعم نمو الإنتاجية والاستثمار سيزيد من إمكانات النمو الطويل الأجل للاقتصاد الألماني، وسيقلل من الفائض الكبير المتواصل في ميزان المعاملات الجارية". وأوضح أن "اتفاق الائتلاف الحكومي الجديد يتضمن تدابير موضع ترحيب، سوف تستمر في معالجة بعض هذه التحديات"، إلا أنه شجّع برلين على المزيد من الاستثمار الداخلي. ولفت صندوق النقد إلى إن على الحكومة الألمانية "أن تستخدم الحيّز الكبير المتاح ضمن القواعد المالية لتزيد الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم. وتسبّب الفائض التجاري الضخم في ألمانيا الذي بلغت قيمته نحو 245 مليار يورو العام الماضي بمماحكات بين برلين من جهة ونظرائها الأوروبيين والولايات المتحدة من جهة أخرى، الذين اشتكوا من أنه يؤثر سلباً على النمو والوظائف في اقتصاداتهم. وحضّ النائب السابق لرئيس البنك المركزي الأوروبي Vítor Constâncio برلين في حديث مع مجلة Spiegel الألمانية (2019/8/24) على التخلي عن موقفها الحاد المتمسّك بموازنة، خالية من الديون، قائلاً "إن هذا المبدأ غير عقلاني ولا يتماشى مع وضع فيه ركود اقتصادي".

بريكزت: مجلس العموم يهزم جونسون وفرصه تبقى محدودة

مرة أخرى انتقلت أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة جديدة من الصراع داخل مجلس العموم البريطاني بعد استقالة رئيسة الوزراء Theresa May وحلول غريمها Boris Johnson محلها من جهة، ومن جهة أخرى بين جونسون مع حكومته الجديدة وبين المفوضية الأوروبية في بروكسل حول كيفية الانسحاب مع أو دون اتفاق. ورفع جونسون شعار "بركزيت دون اتفاق" مهما كلّف الأمر من خسائر مادية وسياسية لبلده ولأوروبا، خاصة وأنه يعتمد في ذلك على مساعدة الرئيس الأميركي الجمهوري Donald Trump التي أكدها له الأخير أكثر من مرة في الفترة الماضية. في المقابل عارضت ذلك رئيسة الكونغرس الأميركي Nancy Pelosi بشدة، مؤكدة أن المجلس لن يُبرم أي اتفاق تجاري جديد مع بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي إذا كان سيؤدي إلى تقويض اتفاق أبرم

عام 1998 بين جمهورية ايرلندا المستقلة وشمال ايرلندا التابع للاتحاد البريطاني. ويتمتّع الكونغرس الأميركي بغالبية ديمقراطية مضمونة.

ورغم الطريق المسدود بين بروكسل ولندن حالياً، وقبل حلول الموعد المتفق عليه لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر المقبل، وجّه البرلمان الأوروبي في الثامن من الشهر الجاري اقتراحاً إلى معارضي إقرار "بركزيت" دون اتفاق مسبق في مجلس العموم للوصول إلى حل سريع للأزمة المستمرة منذ ثلاث سنوات، لكنه أكد في الوقت ذاته أنه لن يقدّم أية تنازلات جديدة لجونسون. وجاء في الاقتراح أن بروكسل على استعداد لتمديد موعد الخروج المنصوص عنه في المادة 50 إلى ما بعد 31 أكتوبر وإقرار ذلك خلال الشهر الجاري شرط أن تكون الأسباب الواردة "تحمل الوضوح والصدقية". كما أن الباب مفتوح أمام المتفاوضين بين البلدين لتقديم مثل هذا الطلب في اللحظة الأخيرة قبل 31 أكتوبر لتفادي الأسوأ. ودان البرلمان الأوروبي بشدة اغلاق مجلس العموم البريطاني حتى 14 أكتوبر المقبل لأكثر من شهر، ومنع النواب البريطانيين من البحث في مسألة الخروج وفي أوضاع لها طابع مصيري للبلاد.

وتمكّن مجلس العموم من القفز فوق الخلافات الحزبية وأقرّ قانوناً يمنع حكومة جونسون من الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق مسبق ينظّم العلاقات اللاحقة بين الطرفين. وفرض القانون على حكومة جونسون تقديم طلب إلى بروكسل لتأجيل الخروج في حال لم يتم الاتفاق في القمة الأوروبية التي ستنعقد في منتصف أكتوبر القادم على كيفية تنظيم العلاقات بعد الانسحاب. ورُفع القانون أعلاه إلى الملكة البريطانية فوقّعت عليه وأصبح ملزماً لحكومة جونسون. ودفعت سياسة الأخير الفظّة مع نواب حزبه المعارضين لنهجه وأسلوبه إلى دفع العشرات منهم للتصويت إلى جانب نواب المعارضة من مختلف الأحزاب الأخرى لإسقاط مشاريع القوانين التي قدّمها إلى المجلس، فنفّذ تهديده بطرد 21 نائباً من كتلته النيابية فانضم هؤلاء إلى المعارضة. كما قدم شقيقه Jo Johnson استقالته من حكومته التي كان يتولى فيها منصب وزير دولة قائلاً إنه يغلّب "المصلحة الوطنية على الولاء العائلي". كما استقالت وزيرة العمل والمعاشات Amber Rudd قائلة: "لا أستطيع أن أبقى وثمة محافظون جيدون ومعتدلون يُطردون". وبذلك فقد جونسون الغالبية وزمام الأمور في المجلس بعد أن عجز عن تمرير أي قرار أو قانون فيه لصالحه. وعليه الآن إما الإذعان وتبنّي القوانين والقرارات

التي اتخذت أو الاستقالة من منصبه بعدما رفض مجلس العموم طلبه اجراء انتخابات عامة مبْكرة في البلاد قبل الاتفاق مع بروكسل على تفاصيل الخروج. كما هدد المجلس بإحالته إلى المحكمة في حال رفضه تنفيذ القرارات.

هذا وقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، خسائر صادرات بريطانيا حال الخروج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، بنحو 16 مليار دولار وتُعادل 7 بالمئة من إجمالي صادرات المملكة المتحدة إلى دول الاتحاد الأوروبي والتي بلغت حوالي 450 مليار دولار في 2018. وقدّر حاكم "بنك إنكلترا Mark Carney أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بنسبة 5,5 في المئة، وأن يرتفع معدّل البطالة إلى 7 في المئة مقابل 3,9 في المئة حالياً، أما معدل التضخم فقد يرتفع إلى 5,25 في المئة مقابل 2,1 في المئة الآن. وقالت المستشارة مركل أمام البرلمان الألماني أنه "لا تزال ثمة فرصة لخروج منظّم لبريطانيا، وأن ألمانيا مستعدة للمساعدة، لكن علينا تحضير أنفسنا أيضاً لخروج دون اتفاق".

"قمة السبع" تبحث خفض النزاع التجاري و انكماش الاقتصاد العالمي

انهت قمة "مجموعة الدول الصناعية السبع" التي انعقدت في فرنسا في أواخر شهر أغسطس الماضي أعمالها وسط استمرار خلافات حادة بين الولايات المتحدة وحلفائها حول مجموعة من القضايا الرئيسة، بينها التجارة الدولية، النزاعات التجارية، تغيّر المناخ وحرائق الأمازون، البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى. وبعد أن هيمنت على القمة المخاوف من انكماش الاقتصاد العالمي نتيجة النزاعات التجارية بين واشنطن وبكين، اختُتمت "قمة السبع" في مدينة Biarritz الفرنسية بـ "إشادة" الرئيس الأميركي Donald Trump بـ "الوحدة الحقيقية الهائلة" التي برزت بينه وبين زعماء فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا حول القضايا التي تمّت مناقشتها. واعتبر الرئيس الفرنسي Emanuel Macron الذي استضاف القمة "أنها كانت ناجحة حقاً".

وفيما ظهرت نبرة ليّنة من جانب الرئيس الأميركي في القمة، جرى لمسها أيضاً في ملف بحث عودة روسيا إلى مجموعة السبع الكبار، لا يزال الخلاف بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق الذي يؤيده ترامب يُعتبر مشكلة كبيرة.

وكانت الأزمة بين واشنطن وطهران بشأن برنامج الأخيرة النووي محوراً رئيسياً لقمة هذا العام حيث حقق الرئيس ماكرون نجاحاً دبلوماسياً خفّف التوترات الناجمة عن قرار واشنطن الانسحاب من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية وفرْض عقوبات أميركية على الاقتصاد الإيراني. وكان الرئيس الفرنسي قد حصل قبل ذلك على دعم دول القمة للتوسط مع طهران لإيجاد حلّ. وكشف في مؤتمر صحفي مشترك مع ترامب أن "ظروف عقد اجتماع بين ترامب والرئيس الإيراني حسن روحاني في الأسابيع القليلة المقبلة قد هُيّئت". وعقّب ترامب بالقول إنه "منفتح على مثل هكذا اجتماع، ولا يرفض الحوار المباشر". وبعد أن ذكر أنه يعتقد "أن بلاده ستتوصل مع إيران إلى تسوية الخلاف في نهاية المطاف"، شدّد على ضرورة أن تكون شروط اللقاء "مناسِبة وفي الطريق الصحيح" دون أن يحدّد ماهية الشروط، غير أنه أكد "هدف واشنطن المتمثل في انتزاع تنازلات أمنية بعيدة المدى من إيران". وتابع: " اريد إيران دون أسلحة نووية أو صواريخ باليستية، لا تغيير النظام فيها"، معتبراً من جديد الاتفاق النووي مع طهران الذي انسحب أحادياً منه قبل عام "صفقة سيئة".

وفي موضوع الحرب التجارية الأميركية مع الصين ودول أخرى تدخل قادة الدول الستة المشاركين في القمة مع الرئيس الأميركي لحل هذه الخلافات بعد أن وصل الاقتصاد العالمي إلى حافة الانكماش، الأمر الذي يُضرّ قبل كل شيء بتجارة الولايات المتحدة مع دول العالم. وأعلن الرئيس الأميركي على هامش القمة أن الصين اتصلت به واقترحت العودة إلى طاولة المفاوضات، مضيفاً: "سنبدأ التفاوض من جديد قريباً جداً وأعتقد أننا سنتوصل إلى اتفاق"، مشيداً بنظيره الصيني Xi Jinping. وبلغته المعهودة قال ترامب إن الاتفاق "سيكون رائعاً بالنسبة للصين ورائعاً بالنسبة للولايات المتحدة ورائعاً بالنسبة للعالم"، غير أن المشاركين في القمة لم يكونوا مقتنعين تماماً بكلامه، خاصة وأنه كان قد هدّد فرنسا قبيل القمة بوقف استيراد نبيذها الأحمر في حال نفذت خطط فرض ضرائب على شركات الإنترنت الأميركية. واستتبع ذلك رداً فورياً من رئيس المجلس الأوروبي Donald Tusk أكّد فيه أن التكتل "سيكون داعماً لفرنسا" في حال نفذت واشنطن تهديدها، فيما اكتفى الرئيس الفرنسي ماكرون بالقول "إن التوترات، سيّما التجارية منها أمر سيّء للجميع".

وبعد اجتماع عقدته المستشارة الألمانية Angela Merkel على هامش القمة مع ترامب أعربت عن أملها في مناقشة اتفاق تجاري جديد وشامل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ودعت إلى إجراء مفاوضات تجارية قريباً بين بروكسل وواشنطن، إذ أن لكلي الطرفين مصلحة كبيرة في تكثيف التبادل التجاري، حسب قولها. ووصف الرئيس الأميركي الأوروبيين بالـ"مفاوضين الصارمين"، لكنه أضاف أنه "يحترمهم مثل الصينيين"، مضيفاً أنه من وجهة نظره "ما كان ينبغي لحكومات أمريكية سابقة السماح بظلم الولايات المتحدة". وأعرب الرئيس الأمريكي عن أمله في أن تتمكن الولايات المتحدة من إبرام اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي مثلما فعلت مع اليابان، علماً أنه لا يزال يهدد بفرض رسوم جمركية عالية على واردات بلده من السيارات الأوروبية. كما أنه وصف، أخيراً، رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي Jerome Powell بالـ "عدو" عقب تحذيرات الأخير من مخاطر الحرب التجارية مع الصين. وأصدر ترامب على الأثر "أمراً واجب النفاذ" للشركات الأمريكية بمغادرة الصين، لكن ليس لدى الرئاسة الأمريكية سلطة تخولها اجبار الشركات الأمريكية الخاصة على مغادرة الصين أو أي بلد آخر.

التبادل التجاري العربي الألماني يناير– يونيو 2019م

بلغت قيمة التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة من يناير إلى يونيو عام 2019م (20,6) مليار يورو، مسجلاً انخفاضا بنسبة (0,01 -) في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2018م، حيث ارتفعت الصادرات الألمانية الى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسبة (1,15) في المائة لتصل قيمتها الى 14,5 مليار يورو، في حين انخفضت الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (2,61-) في المائة ووصلت قيمتها إلى 6,1 مليار يورو، وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية (3790,2 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (2545,9 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (1796,6 مليون يورو)، في حين تصدّرت دولة ليبيا قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (1784 مليون يورو).

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية يناير - يونيو 2019م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018م (مليون يورو)						
الواردات الألمانية			الصادرات الألمانية			
البلد	يناير - يونيو 2019م	يناير - يونيو 2018م	التغيير%	يناير - يونيو 2019م	يناير - يونيو 2018م	التغيير%
الأردن	16,4	13,8	18,84	393,8	353,5	11,40
الإمارات	596,8	549,5	8,61	3790,2	3451,7	9,81
البحرين	49,6	32	55,00	165,5	181,2	-8,66
تونس	998,8	919,8	8,59	753,9	794,4	-5,10
الجزائر	306,9	277,1	10,75	1051	1078,9	-2,59
جيبوتي	0,15	0,05	200,00	8,7	5,2	67,31
السعودية	497,3	479,5	3,71	2545,9	3209	-20,66
السودان	7,1	7,7	-7,79	93,4	79,3	17,78
سوريا	7,4	7,6	-2,63	45,3	42,6	6,34
الصومال	1,4	0,2	600,00	17,5	11,5	52,17
العراق	148,8	521,6	-71,47	423	309,5	36,67
عمان	25,5	14,4	77,08	421	405,1	3,92
فلسطين	0,96	0,7	37,14	37	47,2	-21,61
قطر	162,5	177,1	-8,24	687,8	665,6	3,34
جزر القمر	5,8	2,9	100,00	0,3	0,6	-50,00
الكويت	20,8	7,1	192,96	520,4	617,6	-15,74
لبنان	19,5	22,2	-12,16	358,6	366,6	-2,18
ليبيا	1784	1871,1	-4,66	224,4	150,4	49,20
مصر	713,6	720,9	-1,01	1796,6	1470	22,22
المغرب	739,9	665,4	11,20	1089,3	1033,7	5,38
موريتانيا	54,1	52,2	3,64	34,5	34,7	-0,58
اليمن	20,8	1	1980,00	42,1	27,7	51,99
المجموع	6178,11	6343,85	-2,61	14500,2	14336	1,15

المصدر: مركز الإحصاء الاتحادي، فيزبادن